

التفسخ الصامت للحكومة الأثيوبية

بقلم : د. أحمد حسن دحلي

كتب رئيس تحرير " انديان اوشن نيوز ليدر " فرنسيس سولير في العدد رقم 1379 من تلك المجلة الصادرة في 9 مايو 2014 افتتاحية تحليلية عن النظام الأثيوبي بعنوان " الحكومة تتفسخ بصمت " ورد فيها:

1 - انتخابات 2015 المقبلة تخيم بظلالها على الحكومة الأثيوبية التي باتت عملية إحياء ذكرى رئيس الوزراء الراحل ملس زيناوي عامل الوحدة الوحيد لها.

2 - صور رئيس الوزراء الراحل ملس زيناوي أضحت تغطي كل الجدران في أديس أبابا وخطاباته تبث عبر الفيديو في البرلمان بغية إلهام البرلمانين الجدد. وفي ذلك أكثر من رسالة ودلالة.

3 - عندما سأل محرر جريدة " ريبورتر " رئيس وزراء أثيوبيا هيلي ماريام دسالين من يتخذ القرار في مكتبه، فكان الرد غير مقنع، مؤكداً بذلك بأن السؤال أصاب في الصميم.

4 - بعيدا عن المظاهر، فإن أزمة الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الأثيوبية تعبر عن الأزمة الجنينية للدولة بين التجراويين والاورومو والامحرا.

5 - الجبهة الشعبية لتحرير تجراي النواة المركزية للجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الأثيوبية منقسمة الى أجنحة إقليمية.

6 - تفتقر الدبلوماسية الأثيوبية الى قيادة في هرم السلطة.

7 - يوجد اقتصاد البلد في حالة تدهور.

8 - غدت الروح الإقليمية تتضاعف وبكثافة وعمق.

ولكن في تقديري الخطر الكبير الذي يواجه أثيوبيا ويهددها بالانفجار على هيئة شطايا إقليمية وما دون الإقليمية يتمثل في:

1 - تراجع الشعور الوطني الأثيوبي بصورة ملحوظة وكبيرة في عهد حكم أقلية الأقلية التجراوية تحت شعار براق وفضفاض وهو " النظام الفيدرالي " الذي فصل على مقاس طموح السيطرة والهيمنة لأقلية الأقلية التجراوية على عموم أثيوبيا من جهة، وتطبيقا للأجندة الانفصالية " الويانية " التي يعود تاريخها إلى عام 1975، أي تاريخ ميلاد " جبهة وياني تجراي " من جهة أخرى.

2 - نمو الشعور الاثني والإقليمي بمستوى قياسي لا نظير له في تاريخ أثيوبيا لدرجة إنه بات يهدد مقومات وحدتها.

3 - ارتفاع درجة التناقضات الجهوية والاثنية والقبائلية بشكل حاد في الأقاليم الفيدرالية الأثيوبية.

4 - تمر أثيوبيا بحالة انفجار سكاني، فعدد سكانها الذي لم يكن يتجاوز في عام 1960 الـ 22 مليون نسمة بلغ هذه السنة [2014]، 98 مليون نسمة، والسواد الأعظم منهم هم من فئة الشباب وغالبيتهم لا يعرفون لا نظام الإمبراطور هيلي سلاسي ولا عهد العقيد منجستو هيلي ماريام، وإنما هم جيل نظام أقلية الأقلية التجراوية منذ 1991 ولغاية الآن [2014] حتى إشعار آخر. وهذا النظام كرس ويكرس لدى سكان كل الأقاليم الروح الإقليمية الضيقة خلف قناع " الفيدرالية " على ركام الروح الوطنية الأثيوبية من ناحية، ومن ناحية أخرى يعمل جاهدا على تمزيق عرى الوحدة الداخلية لكل الأقاليم الأثيوبية " الفيدرالية " بما فيها إقليم تجراي " الفيدرالي " على أسس جهوية ومناطقية، مما جعل الشباب الأثيوبي ضحية لهذه السياسة الويانية القائمة على مبدأ " ومن بعدي الطوفان " الجنونية.

5 - وإذا كان نظام أقلية الأقلية التجراوية يسعى لإطالة أمد إحكام سيطرته على أثيوبيا عبر سياسة " فرق تسد " بين الأقاليم الفيدرالية من جانب، وداخل الأقاليم الفيدرالية من جانب ثان، فإنه ومن جانب ثالث يعمل لتصدير " نموذج الفيدرالي المدمر " الى جميع دول الجوار، ولا سيما الى الصومال، وذلك بدافع السيطرة والهيمنة وبدعم عسكري وتغطية سياسية ودبلوماسية وإعلامية من بعض القوى

السياسية في المحافل الدولية، ولا سيما في مجلس الأمن، وتأتي في مقدمة تلك الدول الولايات المتحدة الأمريكية.

6 - أزمة الدولة الأثيوبية ليست " جنينية " كما جاء في افتتاحية " انديان أو شن نيوز ليدر "، وإنما للأسف الشديد، هي أزمة بنيوية عميقة أستفحلت نتيجة لسياسة النظام الاثيوبي المرتكزة على قاعدة " فيدرالية " تقوم على مبدأ " فرق تسد ". وان تلك الأزمة أمست اليوم مكشوفة ومفتوحة في وجه جميع الاحتمالات بما فيها الكابوسية والكارثية منها على أثيوبيا نفسها في المقام الأول، وعلى منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا في المرتبة الثانية، وعلى عموم دول حوض وادي النيل في الدرجة الثالثة.

وأيا كان الأمر، وبحكم إن لكل فعل رد فعل زائد عليه في المقدار ومضاد له في الاتجاه، ليس في علم الفيزياء وإنما في علم السياسة، فسياسة النظام الأثيوبي الداخلية التفكيكية والتقسيمية تصادف معارضة شديدة، وإن لم تأخذ بعد الشكل المنظم والتنظيمي المطلوبين أثيوبيا، وهذه مسألة وقت ليس إلا، لأنه طال الوقت أم قصر سيقول معشر الأثيوبيين كلمتهم التاريخية والسياسية الفاصلة في خاتمة المطاف.

والمهم في الأمر في هذا الصدد هو بروز ثمة مؤشرات قوية غدت تلوح بواورها الأولية في أفق أثيوبيا مؤهلة ان تتجاوز جميع هذه الإشكاليات وتتصدى لكل تلك التحديات، وتقطع طريق الهاوية والعبثية والعدمية " الويانية "، وترسي بسفينة أثيوبيا المبحرة وسط أعاصير وعواصف هوجاء إلى بر الوحدة الوطنية في اطار الديمقراطية والتعددية والعدالة الاجتماعية.